المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/01/2015

# «محمد السادس» ممنوع من بطاقة التعريف الوطنية!

## وزارة الداخلية تسحب من مواطن مغربي بطاقته لأن اسمه

■ الرباط حنان بكور ■

1583/8

مواطن مغربي بدون بطاقة تعريف وطنية بسبب حمله لاسم ملك البلاد «محمد السادس».هذا المواطن المغربي الذي ولد قبل ميلاد الملك محمد السادس بشهور، اختار له والده هذا الاسم، الذي ظل معروفا به منذ ولاته وإلى الآن، ولم تعترض عليه السلطات ساعتها.

وتبعا لذلك، تم إدراج هذا الاسم ضمن سجلات الحالة المدنية، وحصل على وثائق رسمية بعد ذلك، بالاسم نفسه، استعملها لسنوات عدة، غير أن التحول كان لحظة انتهاء صلاحية بطاقة تعريفه الوطنية فأراد أن يجددها.

تقول مصادر «أخبار اليوم» أن «المعني بالأمر لجأ إلى المصالح المختصة، وتمكن من تغيير بطاقة تعريفه الوطنية»، غير أن المفاجأة كانت « سحب البطاقة منه، بعد تسليمها له»، ومنذ ذلك الحين، والمعني بالأمر بدون بطاقة، ويتردد على مختلف المصالح من أجل إيجاد حل لمشكلته. آخر الأبواب التي طرقها كانت المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وضع المواطن «محمد السادس» ملفه بين يديه، والمجلس يجري الاتصالات مع الجهات المختصة من أجل تمكينه من بطاقة تعريفه الوطنية. وذكرت المصادر أن «سحب بطاقة محمد السادس، جاء بسبب تخوفات من استغلال اسم الملك في غير محله»، وبالتالي، تضيف المصدر ذاتها، فإنه «طلب من المواطن المغربي تغيير الاسم تفاديا لأي مشكلة».

# الأمن يتدخل لفض اعتصام معتقلين سياسيين سابقين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ر.ب

إذا كانت اعتصامات المعتقلين السياسيين السابقين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد خفت وتيرتها بعد تسوية ملفات غالبيتهم، فإن ممن ما تزال ملفاتهم عالقة لم يكتب لهم مواصلة الاعتصام المفتوح الذي دشنوه يوم الأربعاء الماضي أمام المجلس، بعدما تدخلت السلطات الأمنية لمنعهم من الاعتصام ليلا.

التدخل الأمني اعتبره بلحاج لغليمي عضو السكرتارية الوطنية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، «هجوما»، حيث قال أن عميد الشرطة بمنطقة حي الرياض بالرباط «هاجم المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، بدعوى يضيف لغليمي «أن له أوامر بإخلاء سبيل المعتصمين من أمام المجلس، لأن المجلس يشتغل بالنهار و ليس بالليل».

مبرر لم يستسغه لغليمي ومن معه، ممن ما تزال ملفاتهم عالقة، مؤكدا أن الضحايا من مدن الشمال، حيث تساءل هل «سيعتصمون بالنهار و يسافرون بالليل ليعودوا في الصباح لاستئناف الاعتصام؟»، دون أن يخفي إصراره على موصلة الاعتصام، على الرغم من الجو القارس يقول لغليمي و معظم الضحايا، يعانون من أمراض مزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم.

ولايستبعد المعتقلون السياسيون السابقون، والذين لا تزال ملفاتهم عالقة، حسب رسالة مطلبية من أن يتم تصعيد شكلهم الاحتجاجي من اعتصام ، إلى «إضراب مفتوح عن الطعام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حتى تتم الاستجابة الفعلية لمطالبهم»، حيث يطالب المحتجون بإصدار «توصيات الإدماج الاجتماعي كباقي المستفيدين، وفتح الملفات المصنفة خارج الآجال».

وما يزال المغرب، لم يغلق بعد ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بصفة نهائية، فإلى جانب بعض الحالات التي لم تجد طريقها بعد إلى الحل، في ما يتعلق بمجهولي المصير، تستمر مطالب بعض المعتقلين السياسيين السابقين، الذي يقولون أنه تم «إقصاؤهم من التعويض»، ممن شملتهم إحصائيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتطالب هذه المجموعة، كما تطالب مجموعات أخرى لم تستفد من التعويض بدعوى أنه تم تصنيف ملفاتها خارج الأجل، بالتنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والقانونية لأوضاعهم، وأجرأة كل ما يترتب عن ذلك من نتائج تشمل التقاعد والأقدمية والفرص المفوتة، تعويضا لهم عن ما ضاع من سنوات عمرهم نتيجة الاعتقال التعسفي الذي اعترفت فيه الدولة بخطأ ارتكابه.

# لقاء إخباري وتكويني لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأفورار

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لقاء إخباريا و تكوينيا لفائدة أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان يومي 17 و 18 يناير 2015 بأفورار. و في كلمته الافتتاحية، أوضح علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية أن هذا اللقاء يندرج ضمن برنامج اللجنة الذي يهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في أوساط الناشئة، كما يسعى إلى تطوير التراكمات التي حققتها اللجنة في عملها إلى جانب الأندية خلال السنوات السابقة.

بعد تقديم ورقة حول المسابقة الجهوية في القصة القصيرة ، التأم المشاركون و المشاركات في ورشة تشاورية لتحديد الإجراءات العملية و التنظيمية التي سيتم اعتمادها في تنفيذ و أجرأة هذا النشاط.وفي الفترة الزوالية، تم تقديم بطاقة تقنية للدورة الثانية للمهرجان الجهوي للفيلم التربوي الحقوقي.بعد ذلك تم عرض الأفلام الثلاث المتوجة في الدورة الأولى بغرض الوقوف على مكامن القوة فيها، و تحديد نواقصها التقنية على الخصوص. و تناول الأستاذ حبيب الله عضو مؤسسة مهرجان السينما الأفريقية بخريبكة، حيث عمل على تحليل هذه الأفلام، و في ذات الآن قدم مجموعة من التوجيهات التقنية التي يجب اعتمادها في إنتاج الأفلام خلال هذه الدورة.

ونظمت ورشة تشاورية صباح يوم الأحد 18 يناير 2015 للتداول في الإجراءات التنظيمية للدورة الثانية لمهرجان الفيلم التربوي الحقوقي. و على إثر انتهاء أشغال الورشات، تقدم السيد رئيس اللجنة في كلمته الختامية بشكر شركاء اللجنة 15الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين، نيابات أقاليم خريبكة، خنيفرة و ميدلت، مؤسسة مهرجان السينما الأفريقية بخريبكة، الأساتذة المشرفات و المشرفين على الأندية.

**عبد العزيز المولوع**

8988

# صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم تترأس بالرباط الملتقى الوطني «من أجل تعزيز آليات حماية الأطفال»

ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، أمس الأحد بالرباط، الملتقى الوطني "من أجل تعزيز آليات حماية الأطفال"، وذلك بمناسبة الذكرى الـ25 لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ويهدف هذا اللقاء، الذي ينظم تحت الرعاية الملكية السامية، إلى وضع خطة عمل تمكن من تحديد أثر التصديق على البرتوكول الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على الآليات الوطنية للرقابة والشكاوى والرصد في مجال حقوق الطفل، بما في ذلك أدوار كل من المؤسسات والآليات الوطنية المسؤولة عن الأطفال، والتوصل إلى إبرام برتوكولات للتعاون من أجل تعزيز النظام الوطني للحماية القانونية، خاصة تعزيز الآليات الوطنية للإشعار والإبلاغ والتدخل في ما يتعلق بمختلف أشكال العنف والإهمال، وإساءة المعاملة والاستغلال التي تؤثر على سلامة الأطفال البدنية والمعنوية.

كما يهدف إلى المساهمة في تطوير وتعزيز خطط العمل والاستراتيجيات والتشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة باحتياجات الأطفال الهادفة إلى تعزيز حقهم في الحماية من جميع أشكال العنف.

وفي كلمة باسم المرصد الوطني لحقوق الطفل، أبرزت أنيسة بنبصير المجهودات التي يبذلها المغرب في مجال حماية حقوق الطفل، المتمثلة، أساسا، في المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وفي دستور 2011 الذي بوأ حماية حقوق الأطفال مكانة مهمة، وكذا ملاءمة التشريعات الوطنية مع آليات ومقتضيات الاتفاقيات الدولية.

ونوهت بنبصير بالجهود التي تبذلها صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم وعدم ادخار سموها أي جهد من أجل النهوض بأوضاع الأطفال في مختلف المجالات.

من جانبه، أبرز وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، في كلمة بالمناسبة، أن حماية الطفل من سوء المعاملة والاستغلال والعنف تقع في صلب اهتمامات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، إذ عبر جلالته عن ذلك في العديد من المناسبات وضمنها العديد من الخطابات، خاصة الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في دجنبر 2014.

وأبرز الرميد أن الوزارة تضع النهوض بحقوق الطفل، وخاصة حقه في السلامة الجسدية والنفسية، ضمن أولويات عملها، مضيفا أنها تجسد ذلك عمليا من خلال انخراطها الفعلي في السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب، التي تعد ميثاقا والتزاما وطنيا، وأمام المنتظم الدولي بتحقيق وضع سليم لحقوق الأطفال عن طريق برامج حقيقية وعملية.

وأكد عزم الوزارة على بذل مزيد من الجهود تفعيلا للتعليمات الملكية السامية والالتزامات الدستورية والدولية والمقتضيات السياسية الحكومية المدمجة في مجال النهوض بحقوق الطفل عموما وتعزيز حمايته بالخصوص.

من جهتها، قالت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، إن هذا اللقاء يكتسي أهميته من انعقاده بالموازاة مع احتفال المغرب بالذكرى 25 للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، كما يأتي بعد احتضانه للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

وأكدت أن التوجهات الملكية السامية ستعطي دفعة جديدة لإشعاع تجربة المغرب في مجال حقوق الطفل، على اعتبار أنها تقوي المنظومة المعيارية للبلاد، وتدفع إلى العمل المشترك لرفع التحديات ووضع آليات لتنمية اليقظة المجتمعية لمحاربة كل أشكال العنف والاستغلال ضد الأطفال، وبلورة جيل جديد من الخدمات في مجالات الإشعار والتبليغ والاستماع وإعادة الإدماج لكل الأطفال، خاصة ضحايا كافة أشكال العنف والاستغلال، والذين يعيشون أوضاعا هشة.

وأضافت أن الوزارة ستعمل على تعبئة كل الموارد والخبرات الممكنة لبلورة وابتكار آليات جديدة وأساليب تكتسي طابع القرب، وتضمن الولوج لكافة الأطفال، وذلك لتقوية الإشعار وتحسين جودة الاستماع وضمان حماية الطفل من كل أشكال العنف والإهمال والاستغلال وتسهيل إعادة إدماجهم الأسري.

من جانبه، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن الحماية الدستورية للأطفال تشكل حلقة مهمة في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل.

ونوه الصبار بالدور المتميز الذي يضطلع به المرصد الوطني لحقوق الطفل منذ انخراط المملكة في اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989، والجهد الترافعي الكبير الذي قام به المرصد لملاءمة القوانين الوطنية مع كافة مقتضيات الاتفاقية، وبالدور الذي ما فتئ يضطلع به كفضاء للحوار وتبادل الرأي حول قضايا الطفولة والإشراك على نطاق واسع لعدد كبير من الخبرات والكفاءات الوطنية والدولية.

وبالمناسبة نفسها، قدم لسمو الأميرة فيلم موجز عن مجهودات المغرب في مجال حقوق الأطفال.

من جهتها، أشادت ممثلة منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ريجينا دو دومينيسي، بمصادقة المغرب على البرتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الأممية، والتي تمثل خطوة حاسمة لضمان حماية حقوق الأطفال والنهوض بأوضاعهم، مؤكدة أن اليونيسيف ستواصل شراكتها مع وزارة العدل والحريات من أجل المضي قدما في الورش الكبير الذي باشرته والمتعلق بقضاء الأحداث.

من جهته، قال رئيس جمعية هيئات المحامين، حسن وهبي، إن الجمعية تعتز بالأعمال الجليلة التي تقوم بها صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، خاصة على مستوى المرصد الوطني لحقوق الطفل، لفائدة الأطفال في كافة أنحاء المغرب.

على إثر ذلك، قدم لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم موجز عن البرتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الأممية لحقوق الطفل من طرف ممثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حاتم قطران، الذي أكد أن إعلان جلالة الملك عزم المملكة التوقيع على البرتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل يعتبر المبادرة الأولى إفريقيا وعربيا، كما يمثل خطوة جديدة من شأنها أن تضع المغرب في صدارة الدول المصادقة على هذا البرتوكول الاختياري والتي بلغت إلى حدود اليوم 14 دولة.

وأوضح المسؤول الأممي أن هذا البرتوكول يتعلق بإجراء تقديم البلاغات لتعزيز صلاحية لجنة حقوق الطفل، التي كان يقتصر دورها، إلى حد الآن، في النظر في التقارير الدورية المطلوب تقديمها من الدول الأطراف، مبرزا أن الفائدة من تقديم هذا الإجراء الذي تضمنه البرتوكول تكمن في تعزيز تنفيذ حقوق الطفل.

بعد ذلك، ترأست سمو الأميرة للامريم، مراسم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة العدل والحريات والمرصد الوطني لحقوق الطفل تهم تعزيز التعاون في إطار الحماية القانونية للأطفال لدى المحاكم، والتي وقعها وزير العدل والحريات، ونائبة رئيسة المرصد أمينة المالقي التازي، وعلى اتفاقية إطار للشراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والمرصد الوطني لحقوق الطفل، تهم آليات الإشعار واليقظة لحماية الأطفال من العنف وجميع أشكال الاستغلال، وقعتها وزيرة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية ونائبة رئيسة المرصد.

# الشرقاوي يستهدف تكوين 400 عنصر أمني بالصحراء

كشف محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة، أن هناك عددا من الدورات التكوينية التي تستهدف رجال الأمن بالأقاليم الصحراوية.
وأضاف خلال برنامج "مع الناس"، الذي بثته قناة العيون الجهوية، مساء يوم السبت 24 يناير 2015، أن البرنامج طموح، ويهم بالأساس ضمان احترام حقوق الإنسان، وهي المهمة التي يقتسمها القضاء ورجال الأمن والحقوقيون.
وعلمت "أنفاس بريس"، أن مجموع المستهدفين من رجال الأمن يبلغ 400 عنصر أمن، حيث انتهت مؤخرا الدورة الأولى، وهمت مسؤولي الأمن وضباط الشرطة على صعيد المناطق، حيث بلغ عددهم 35 مسؤولا أمنيا.. وسيتم تتويج هذه المحطات التكوينية بتوقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والإدارة العامة للأمن الوطني في هذا المجال.

أنفاس بريس : منير الكتاوي

http://anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/17088-400

Bonne gouvernance et transparence

# Les recommandations de l'OCDE

L'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC), l'Institution du Médiateur du Royaume (IMR) et le programme MENA-OCDE pour la gouvernance ont tenu, la semaine écoulée, plusieurs activités autour de la bonne gouvernance et de la transparence. Ainsi, un séminaire sur le thème «*Une approche inclusive pour la promotion de la bonne gouvernance au niveau local*» a eu lieu le 20 janvier à Rabat au même titre qu'un autre, le 22 janvier, à Casablanca sur «le rôle des institutions nationales dans la moralisation de la vie publique». En voici les grandes conclusions.

Au Maroc, le climat est jugé «*propice aux réformes pour le renforcement de l'intégrité*», notamment avec les principes ayant accompagné la Constitution de 2011. C'est sur quoi s'est mis d'accord la majorité des intervenants. La question qui continue toutefois à se poser est la suivante : Comment réussir la mise en œuvre de toutes ces bonnes pratiques sur l'échelle nationale et locale? Et comment y intégrer les différents acteurs? A ces questions, plusieurs experts internationaux, représentants de la société civile, des administrations publiques ainsi que celles privés ont tenté d'apporter des réponses.

Depuis la création de l'ICPC en 2007, plusieurs autres institutions tels le Conseil de la concurrence, le Réseau marocain d'accès à l'information, l'IMR et le CNDH sont venues enrichir le panorama marocain institutionnel d'intégrité. Sur le terrain, ces dernières se heurtent néanmoins à plusieurs obstacles limitant à la fois leur champ d'action et leur impact réel. S'exprimant à ce sujet, Katharina Zuegel, du programme MENA-OCDE pour la gouvernance, à présenté un guide de coopération et de communication pour la promotion de l'intégrité au Maroc. Selon cette experte et analyste, promouvoir l'intégrité passe inéluctablement par une communication claire, horizontale, fluide et réussie. Une chose qui ne peut se faire sans la résolution des problématiques qui marquent le paysage marocain aujourd'hui.

En effet, le cadre d'intégrité demeure complexe. Pour les intervenants, ceci s'accentue davantage face à la non clarification des mandats de chacune des institutions. Il faut dans ce sens mettre de l'ordre au niveau des différentes actions pour la moralisation de la vie publique, qu'elles soient entretenues de la part des institutions publiques, de la société civile ou encore du secteur privé. Selon la même source, il serait question d'une «*coordination dans l'action, la conclusion de partenariats, la création d'une réelle synergie capable d'éviter les doublements ainsi qu'une coopération conjointe pour développer des approches innovantes dans ce domaine*».

Concrètement, pour que chaque acteur puisse avoir une crédibilité, il serait impératif selon les intervenants, de clarifier les mandats institutionnels, éliminer les dédoublements et adopter un cadre de responsabilité pour chacun. Des règles de protocole et de coordination (horizontales) doivent voir le jour à ce dessein car, à ce jour, l'on assiste à une individualisation d'action et à une responsabilisation mutuelle parmi les acteurs en question. Les règles de protocole seraient donc en mesure d'assigner de façon claire la responsabilité de coordination. Durant ces journées de débats, l'OCDE a également mis le point sur l'importance de l'instauration «*d'un dialogue national permanent et des échanges d'information et d'expertise ainsi que l'analyse de données qui en ressortent*».

Cet organisme recommande également la création d'un portail d'intégrité en ligne et un guichet unique pour les plaintes des citoyens. Ce dernier devrait être facile d'accès au citoyen car, «*déposer une plainte est souvent un casse-tête pour eux*», explique-t-on. Ceci étant fait, ouvrir l'accès à l'information au Maroc reste le défi majeur de ces institutions en la quasi-absence de toute culture d'ouverture dans l'administration publique.

Protection des droits de l'enfant

# Le Maroc peut mieux faire

*«Les différentes formes de violence à l'encontre des enfants sont encore très répandues dans le pays», a relevé Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme.*

Sara El Majhad
selmajhad@aujourdhui.ma

Le Maroc n'a pas oublié les promesses du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) tenu à Marrakech fin novembre dernier. La ratification du troisième protocole facultatif à la convention relative aux droits de l'enfant, annoncée par la lettre royale lors du forum, était au centre de la rencontre nationale sur la consolidation des mécanismes de protection de l'enfant organisée par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE) hier, dimanche, à Rabat.

Le Maroc a encore un long chemin à faire en matière de protection des droits de l'enfant. C'est du moins l'idée qui ressort de plusieurs interventions des participants à la rencontre. «*Les différentes formes de violence à l'encontre des enfants sont encore très répandues dans le pays*», a relevé Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), lors de la cérémonie d'ouverture. Citant un rapport établi par le CNDH et l'Unicef, Sebbar a assuré que les mécanismes de protection des droits de l'enfant au Maroc font l'objet de plusieurs dysfonctionnements. «*Malgré les efforts déployés par le Royaume, le rapport relève, par exemple, une grande disparité entre les enfants dans le milieu rural et ceux dans le milieu urbain en matière de respect des droits fondamentaux*», a-t-il souligné. Le secrétaire général du CNDH a ainsi réitéré la demande exprimée par le Conseil d'aligner la législation marocaine sur les protocoles internationaux. «*La ratification du troisième protocole est un grand pas dans ce sens*», a-t-il noté. Cette même conclusion a été mise en relief par Regina De Dominicis, la représentante de l'Unicef au Maroc. «*Une analyse menée par l'Unicef et l'ONDE relève que malgré un redoublement d'efforts de la part du Maroc, les enfants sont toujours victimes de violences et cela dans des lieux insoupçonnés tels que la maison, l'école ou la rue*», a-t-elle déclaré. La représentante de l'Unicef a, ainsi, appelé à un engagement collectif de tous les acteurs concernés pour améliorer la vie des enfants marocains.

C'est justement avec à l'esprit cette notion d'engagement collectif que le ministre de la justice et des libertés, Mustapha Ramid, et la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Bassima Hakkaoui, ont mis en exergue les efforts de leurs départements respectifs dans la promotion des droits de l'enfant. «*Le mémorandum pour la réforme du pouvoir judiciaire élaboré à l'initiative du ministère fait de la protection des droits de l'enfant une de ses priorités*», a affirmé Mustapha Ramid, soulignant que l'objectif est que le Maroc «*s'aligne sur les normes internationales*».

Cette rencontre, présidée par SAR la Princesse Lalla Meryem, a rassemblé l'ensemble des institutions et des acteurs en charge des enfants au Maroc, à savoir les ministères et organismes publics, l'ONDE, le CNDH ainsi que des représentants de la société civile marocaine engagés dans ce chantier. L'objectif principal de cette journée était de parvenir à l'élaboration d'un plan d'action permettant de définir l'impact de la ratification du troisième protocole facultatif à la convention sur les mécanismes nationaux de contrôle, de plainte et de suivi des droits de l'enfant. La rencontre ambitionnait également de conclure des accords de coopération entre les acteurs précités, un objectif qui s'est matérialisé par la signature de deux protocoles d'accord (voir encadré P5).

> Selon Sebbar, «malgré les efforts déployés par le Royaume, le rapport relève, par exemple, une grande disparité entre les enfants dans le milieu rural et ceux dans le milieu urbain en matière de respect des droits fondamentaux».

*Troisième protocole de la convention*

## Ce nouveau pas franchi par le Maroc

«*En 1989, 195 pays ont donné une promesse à leurs enfants. 25 ans plus tard, cette promesse n'a été tenue que partiellement*». C'est avec ces mots que Regina De Dominicis, représentante de l'Unicef au Maroc, a décrit la convention relative aux droits de l'enfance mise en place par les Nations Unies. Le Maroc a signé, puis ratifié cette convention en 1993, pour ensuite ratifier deux protocoles facultatifs, concernant respectivement l'implication d'enfants dans les conflits armés et la vente d'enfants, la prostitution et la pornographie mettant en scène des enfants.

Un nouveau cap a ensuite été franchi par le Royaume avec l'annonce par la lettre royale adressée aux participants du 2ème Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) de la ratification prochainement d'un troisième protocole relatif à la convention établissant, quant à lui, une procédure de présentation de communication. Qu'est-ce que cela veut dire dans la pratique ?

«*Avec cette ratification, si un enfant estime que l'un de ses droits est bafoué, il peut déposer plainte auprès du comité des droits de l'enfant*», explique Regina De Dominicis. Cette procédure est, néanmoins, limitée à la plainte interne

*En ratifiant ce protocole, le Maroc fera partie du peloton de tête des pays engagés en faveur des droits de l'enfant. Ils ne sont, en effet, que 14 pays dans le monde à avoir franchi ce pas.*

et ne peut être admissible que sous plusieurs conditions. «*La communication n'est recevable par le comité des droits de l'enfant que lorsque tous les recours internes du pays sont épuisés*», a indiqué Hatem Kotrane, membre du comité des Nations Unies pour les droits de l'enfant. «*Le protocole se distingue, en outre, par l'établissement d'une procédure adaptée aux enfants et basée sur la rapidité et l'efficacité*», a-t-il ajouté.

En ratifiant ce protocole, le Maroc fera partie du peloton de tête des pays engagés en faveur des droits de l'enfant. Ils ne sont, en effet, que 14 pays dans le monde à avoir franchi ce pas. Le Royaume devra, cependant, adapter ses institutions à cette nouvelle étape. «*Renforcer l'action de l'ONDE est la voie idéale pour réaliser la complémentarité entre les mécanismes nationaux et internationaux dont dispose le Maroc en matière de protection des droits de l'enfant*», a souligné Hatem Kotrane.

# L'ONDE finalise deux protocoles de coopération

La rencontre nationale sur la consolidation des mécanismes de protection de l'enfant, organisée par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE) hier, dimanche, à Rabat, a été couronnée par la signature de plusieurs protocoles de coopération visant la consolidation du système national de protection juridique de l'enfance. Ainsi, l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE) a pu entériner sa coopération avec les deux départements ministériels concernés.

Un protocole d'accord sur la consolidation du rôle des tribunaux de la famille en matière de prévention et de protection des enfants contre toutes les formes de violence a, donc, été signé entre l'ONDE et le ministère de la justice et des libertés. Un deuxième protocole d'accord a, en outre, réuni l'ONDE au ministère de la solidarité, de la famille, de la femme et du développement social. Celui-ci concerne la consolidation du rôle de la famille, notamment les familles d'accueil des enfants abandonnés ou victimes de violences.

# MAROC-ESPAGNE: LE CINÉMA AU SERVICE DU RAPPROCHEMENT

Treize cinéastes marocains prennent part au cycle de cinéma contemporain marocain intitulé «Après Tanger, le Maroc d'aujourd'hui», organisé jusqu'au 29 janvier à Barcelone.

C'est une manifestation cinématographique initiée par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Association Art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'Ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM). «L'objectif de ce cycle vise à éliminer les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du septième art marocain, apparue à la fin des années 90, et son engagement en faveur des droits de l'Homme », indique le CCM dans un communiqué.

Comme annoncé précédemment par Le360, une quinzaine de films contemporains marocains sont projetés au cours de cet événement. Il s'agit entre autres, de "Nos lieux interdits" de Leila Kilani; "Zéro" de Nour-Edine Lakhamari; "My Land" de Nabil Ayouch; "Les héros de l'inconnu" de Hassan Kher; "A Casablanca, les anges ne volent pas" de Mohamed Asli; "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïdi; "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi; "Amal" de Ali Benkirane; "Courte vie" de Adil Fadili; "Margelle" de Omar Mouldouira; "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri.

http://www.le360.ma/fr/culture/maroc-espagne-le-cinema-au-service-du-rapprochement-30595

# MAROC-UE:VERS UN ASSOUPLISSEMENT DE L'OCTROI DES VISAS

Discussions intenses entre le Maroc et l'UE sur le Partenariat pour la mobilité. Ce partenariat se présente comme une réponse aux défis soulevés par l'ouverture au sud de la Méditerranée.

Dans son édition de ce vendredi 23 janvier, Al Ahdath Al Maghribia rapporte que le Maroc et l'Union européenne ont tenu les 19 et 20 janvier à Bruxelles des discussions axées notamment sur l'octroi de visas pour les ressortissants marocains désirant se rendre en Europe et à la réadmission.
Les deux parties avaient signé le 7 juin 2013 à Luxembourg un accord sur la mobilité et la migration. Cet accord a un double objectif. D'une part, mieux gérer la circulation des personnes pour des séjours de courte durée, les migrations régulières et la migration pour des raisons de travail. D'autre part, renforcer la coopération en matière de migrations et de développement, en permettant la valorisation du potentiel de la migration et ses incidences bénéfiques sur le développement du Maroc et des pays européens, rappelle la publication.
Un long processus
Les discussions entre Rabat et l'UE interviennent dans le cadre d'un long processus de négociations ayant démarré il y trois ans sur les affaires liées à la migration, relève le journal. Ainsi, en janvier 2013, le Directeur-Général de la Commission européenne en charge des Affaires intérieures, Stefano Manservisi, avait effectué une visite au Maroc au cours de laquelle il avait eu des entretiens avec les responsables marocains sur les questions liées à la migration.
De ce fait, l'UE avait opté de mettre en œuvre l'accord de mobilité conclu avec le Maroc en juin 2012 et par lequel elle s'engage d'une part à aider matériellement et techniquement le royaume à faire face aux défis des la migration et d'autre part à faciliter les procédures d'octroi de visas pour les Marocains, ajoute le quotidien.
Selon Akhbar Al Yaoum, l'accord de mobilité Maroc-UE constitue une plateforme appropriées pour aider le Maroc à mettre en place une politique d'une immigration juste et efficace, soulignant que l'UE à travers la nature évolutive des initiatives annoncées, prendra en considération des recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Consciente de la position géographique du Maroc en tant que trait d'union entre l'Afrique et l'Europe, l'UE s'engage à aider le royaume à juguler le phénomène de la migration, note le journal, ajoutant que l'Union a également mobilisé d'importants fonds pour venir en aide aux migrants subsahariens désirant retourner à leur pays d'origine.

http://www.le360.ma/fr/politique/maroc-ue-vers-un-assouplissement-de-loctroi-des-visas-30445

# Maroc : Quelque 16 000 étrangers régularisés en 2014

Il resterait donc plus de 10 000 étrangers qui n'ont pas pu obtenir leur carte de résidence au Maroc.

Quelque 16 000 étrangers ont été régularisés en 2014 au Maroc, après l'opération d'envergure décidée par le roi Mohammed VI. Au total, 27 000 demandes de régularisation ont été déposées dans le cadre d'une « campagne exceptionnelle ». Il resterait donc plus de 10 000 étrangers qui n'ont pas pu obtenir leur carte de résidence au Maroc. Selon les estimations, près de 30 000 sans-papiers vivent au Maroc.

Le gouvernement marocain avait annoncé en 2013 les premières mesures de sa nouvelle politique d'immigration, insufflée par le roi Mohammed VI. Une « opération exceptionnelle » de régularisation de migrants en situation irrégulière sera menée tout au long de l'année 2014, avaient précisé les ministres de l'intérieur, Mohamed Hassad, et de la migration, Anis Birou. Des bureaux des étrangers étaient ouverts dans chaque préfecture et une commission nationale des recours a été créée.

Le Maroc, qui n'est plus seulement une terre de transit, mais de plus en plus une terre d'accueil, par choix ou par défaut, aurait entre 30 000 et 40 000 migrants clandestins sur son territoire. Mohammed VI avait réclamé, en septembre 2014, la mise en œuvre d'une politique plus« humaniste », au lendemain de la publication du rapport Étrangers et droits de l'homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) qui avait reconnu les nombreuses violations des droits de l'homme au Maroc.

http://www.quid.ma/societe/maroc-quelque-16-000-etrangers-regularises-en-2014/